



الجمهورية العربية السورية
الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية
السفير د. فيصل الماتداد
أمام مجلس الأمن حول منع انتشار أسلحة الدمار الشامل
نيويورك ٢٢/٤/٢٠٠٤

السيد الرئيس

نشكركم على عقد هذه الجلسة لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء لإبداء آرائها حيال مسألة هامة يتناولها المجلس هذا اليوم . وينضم وفدي إلى البيان الذي أدلى به قبل قليل المندوب الدائم لماليزيا حول الموضوع المطروح باسم الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز .

لقد اتفق المجتمع الدولي على أن أفضل السبل للقضاء على مخاطر أسلحة الدمار الشامل هو إزالتها بشكل تام أينما كانت ومهما كان نوعها ، وتدعم سورية هذا التوجه الدولي بقوة . ومما لا شك فيه أن موضوع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى أيدي الإرهابيين ، بشكل خاص ، وموضوع الإرهاب الدولي بشكل عام ، يقلقنا ويدفعنا جميعاً لتعزيز التضامن الدولي للوقوف في وجه هذا الخطر. وانطلاقاً من حرص سورية على تجنب منطقتنا والعالم مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل فقد اتخذت قراراً هاماً منذ الستينات من القرن الماضي بالانضمام إلى اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ، وأبرمت لاحقاً اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة

الذرية . وما ينبغي علينا الإشارة إليه هو أن جميع الدول العربية قد أصبحت أطرافاً في اتفاقية منع الانتشار النووي ، بينما بقيت إسرائيل الطرف الوحيد الذي لم ينضم إلى هذه الاتفاقية الشيء الذي حال دون إعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية . ومن جانب آخر ما يزال مطروحاً أمام مجلسكم مشروع القرار الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لمرتين متتاليتين خلال العام الماضي نيابة عن جميع الدول العربية وصدر في الوثيقة S/2003/1208 تاريخ ٢٩ كانون الأول عام ٢٠٠٣ ، والذي يؤكد في فقراته التمهيدية والعاملة على ضرورة التصدي للخطر الذي يمثله امتلاك مجموعات إرهابية لأسلحة الدمار الشامل ، ويقرر منع وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي هذه المجموعات . إلا أنه من المؤسف أن المجلس لم يعتمد حتى الآن مشروع هذا القرار الهام جداً ، وبدلاً من ذلك لجأ البعض إلى ممارسة الضغط على العنوان الخطأ وتناسى امتلاك إسرائيل لكافة أنواع أسلحة الدمار الشامل النووية والبيولوجية والكيميائية الشيء الذي أكده عاملون في مؤسسات صناعة الأسلحة الإسرائيلية ، وهذا يطرح العديد من الأسئلة حول مصداقية النهج المتبع لإزالة أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية .

السيد الرئيس

يتضمن مشروع القرار الذي ما زال المجلس بصدده دراسته إشارات تؤكد أن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين ، كما يؤكد الدعم للاتفاقيات متعددة الأطراف التي تهدف إلى منع الانتشار، ونحن نتفق مع ذلك ، إلا أننا ، في نفس الوقت ، نشاطر القلق الذي تبديه دول حركة عدم الانحياز إزاء التساؤلات والشكوك المتعلقة بجوانب أخرى في

مشروع القرار تم طرحها أثناء الاجتماع الذي انعقد بمشاركة ممثلي دول الحركة ومتبني مشروع القرار ، ونرحب بعقد مزيد من هذه المشاورات قبل أن يتخذ المجلس قراره النهائي بشأن مشروع القرار . ونؤكد بشكل خاص في هذا الصدد ضرورة الإشارة إلى إنشاء مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بما في ذلك في الشرق الأوسط ، وتوضيح معاني بعض العبارات الواردة في فقرات مشروع القرار مثل عبارة "وسائط الإيصال" و"المواد ذات الصلة" ، كما نؤكد على الأهمية الخاصة لما ورد في بيان دول حركة عدم الانحياز حول ضرورة تقييد القرار بمضمون المادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة . وأخيراً ، وليس آخراً ، فإن آلية متابعة تنفيذ مشروع القرار يجب أن تكون ذات ولاية ومرجعية واضحتين بما في ذلك الإطار الزمني .

وفي نهاية بياني ، أود أن أؤكد مرة أخرى اهتمام بلدي في مواجهة تحدي امتلاك الجماعات الإرهابية لأسلحة الدمار الشامل بالتعاون التام مع دول العالم في إطار الأمم المتحدة والمجالات الأخرى لأن هذا التعاون المتبادل ، هو السبيل السليم لتلافي مخاطر هذه الأسلحة وتجنيب البشرية ويلاتها التي عاشتها في سياق القرن الماضي .

وشكراً